

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/SR.328
20 May 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة السادسة عشرة

محضر موجز للجلسة ٣٢٨

المعقودة بالمقر، بنيويورك،

يوم الاثنين، ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة خان

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. وتضمنها في مذكرة وكذلك إدراجها في نسخة من المحضر. وإرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى
Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference and Support Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في ملزمة تصويب واحدة، بعد انتهاء الدورة بفترة وجيزة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقريران الدوران الثالث والرابع للفلبين (تابع) (CEDAW/C/PHI/3 و CEDAW/C/PHI/4)

١ - بناءً على دعوة من الرئيسة اتخذت السيدتان فليشيانو ونيكولاس (الفلبين) مقعديهما إلى طاولة اللجنة.

٢ - السيدة بار: أعربت عن تقديرها لجهود الحكومة في إدماج مراكز التنسيق المعنية بنوع الجنس في برامجها عن طريق المراسيم الجمهورية ووصفتها بأنها خطوة من شأنها تشجيع المزيد من المساواة العامة. وقالت إنها سترحب بالحصول على معلومات بشأن أية معايير محددة وضعت لقياس مدى التحسن من عام إلى آخر. وينبغي أن يتضمن التقرير التالي مزيداً من المعلومات عن التقدم المحرز في الأنشطة الرامية إلى زيادة فرص العمالة للنساء ولخفض بطالة النساء من ٣٧ في المائة إلى ٣٠ في المائة.

٣ - وفيما يتعلق بالصعوبة التي تواجهها الحكومة في جمع بيانات موزعة حسب نوع الجنس عن قضايا مثل العنف والعمالة في القطاع غير الرسمي، قالت إن نقص تلك البيانات يعوق جهود المنظمات غير الحكومية في استهداف تلك المجالات؛ وإن على الأجهزة الوطنية المعنية بتحقيق المساواة للمرأة إيلاء اهتمام أكبر لتلك المشكلة.

٤ - السيدة أودراوغو: قالت إن العدد الكبير من البرامج والمشاريع التي استهلتها الحكومة قد ترك لديها انطباعاتاً حسناً نظراً إلى الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في توفير الأموال المطلوبة لتعزيز المساواة. وفيما يتعلق بالعدد الكبير من النساء الفلبينيات اللاتي يعملن في الخدمة المنزلية في أقطار أخرى، ذكرت أنها ستكون ممتنة لو توفرت بيانات إضافية بشأن البلدان التي تستقبل أكبر عدد من المهاجرات. وإذا كانت الحكومة غير قادرة على خفض معدلات الهجرة إلى الخارج فينبغي لها النظر في إنشاء وكالات للخدمة الاجتماعية في تلك البلدان لتتصدى للمشاكل التي تواجهها العاملات المهاجرات. وينبغي لها أيضاً وضع برامج لتدريب الفلبينيات على العمل المنزلي قبل مغادرتهن لتمكينهن من الحصول على وظائف أفضل في البلدان المضيفة.

٥ - وأضافت أنه نظراً إلى استمرار القبول القائمة على نوع الجنس متأصلة بعمق في البلد، ينبغي للحكومة أن تكثف حملات التوعية العامة وتعزيز برامجها لإعداد الشباب للزواج والحياة العائلية.

٦ - السيدة شاليف: قالت إن التقرير والإجابات الكتابية تضمنت قدراً كبيراً من المعلومات عن القوانين والأنظمة والقليل جداً عن تأثيرها الفعلي. ويبدو أن السياسة الاقتصادية للحكومة قد فرضت أعباءً جسيمة على النساء نظراً إلى اتساع الفجوة في العمالة بين الرجال والنساء وتزايد عدد النساء العاملات في الخارج

وفي القطاع غير الرسمي وفي مناطق التجارة الحرة وبروز مشاكل الاتجار بالنساء والعنف الموجه ضدهن وغير ذلك.

٧ - وذكرت أنه يبدو أن بعض القوانين والسياسات تبدو تتضارب مع بعضها بعضاً. فعلى سبيل المثال ذكرت الحكومة، في إجابتها على السؤال ١٠٩، أنها تعترف بحرية الرجال والنساء في اختيار حجم أسرهم وفي ممارسة تنظيم الأسرة على أساس معتقداتهم الخاصة ودينهم وضميرهم وفي الوصول المتساوي إلى المعلومات والخدمات والإرشاد في تخطيط أسرهم. بيد أن الحكومة في إجابتها على السؤال ١٠٧ أشارت إلى فقرة في قانون الحكم المحلي لعام ١٩٩١ تدعو إلى اللامركزية في الخدمات بتحويلها من الوحدات الوطنية إلى وحدات الحكومة المحلية. واستناداً إلى ذلك القانون أصدرت إحدى الحكومات الإقليمية أمراً إدارياً يحظر توزيع وسائل منع الحمل في جميع وحدات الصحة العامة. وعلاوة على ذلك، ذكرت الحكومة في إجابتها على السؤال ١٣٩ أنه قد حُظر بيع أو توزيع أو صرف وسائل منع الحمل بموجب القانون الجمهوري رقم ٤٧٢٩ لسنة ١٩٩٦. بيد أن ذلك القانون يبطله ضمناً مرسوم جمهوري سابق صدر عام ١٩٧١. وأعلنت أن الصلة بين تلك التشريعات المختلفة بحاجة إلى إيضاح، وحثت الحكومة أيضاً على إعادة النظر في الحظر الذي فرضته على الإجهاض كيما تفي بالالتزام الوارد في منهاج عمل بيجين.

٨ - وأضافت أن اللجنة تلقت تقارير تفيد بإجراء تجارب سريرية على وسيلة جديدة لمنع الحمل وعلى عقار جديد للتعقيم لم يخضع بعد للفحص من حيث آثاره السامة. وينبغي للدولة الطرف أن تبين ما إذا كانت على علم بتلك التجارب وما إذا كانت قد اتخذت خطوات للتحقق من شرعيتها.

٩ - واختتمت بيانها بالإعراب عن قلقها البالغ إزاء ممارسة إجبار المومسات على الخضوع للفحص الطبي. وأضافت أن الكشف الطوعي هو الطريقة المفضلة لدى معظم خبراء الصحة العامة؛ وأن الكشف الإلزامي غير فعال ويشجع على إخفاء الممارسات كما أن شركاء المومس الذكور لا يتعرضون للفحص. ويمكن استخدام الموارد المكرسة للفحص الإلزامي بصورة أفضل بإنفاقها على تثقيف العاملين في مجال استغلال الجنس وتزويدهم بخيارات اقتصادية.

١٠ - السيدة شوب - شيلينغ: أثنت على الحكومة للمعلومات الغزيرة التي قدمتها ولنهجها النشط تجاه القضايا التي تؤثر على المرأة. وقالت إن ارتفاع عدد المنظمات النسائية من ٩٠٠ إلى ٥٠٠ بادرة إيجابية ولكنها أعربت عن القلق لعدم وجود نظم للرصد مما يمثل مشاكل لا بالنسبة إلى النهوض بالمرأة فحسب بل وبالنسبة إلى التنمية في البلد بشكل عام. وأعربت عن أملها في أن يعكس التقرير التالي تحسناً في أساليب قياس تأثير البرامج.

١١ - وأضافت أن تخصيص ٥ في المائة من الميزانية لسد احتياجات النساء يبدو غير كاف.

١٢ - وأعلنت أنها مهتمة بمعرفة ما إذا كان الرجال في الفلبين يؤيدون إجراءات تحسين حالة المرأة. وكما يجب توجيه برامج تثقيفية للرجال لتفادي ردة فعل من جانبهم.

١٣ - وفيما يتعلق بتقييم العمل المنزلي، قالت إن على الحكومة الرجوع إلى المؤشرات التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٤ - وعن دور الكنيسة الكاثوليكية قالت إنها ترحب بمعلومات عما إذا كانت تجمعات النساء الكاثوليكيات على صلة بنظيراتها في البلدان الأخرى. وينبغي أن تبين الحكومة إن كانت تقبل المساعدة من البلدان الأخرى في تعزيز أنشطة التوعية.

١٥ - وختمت قائلة إنه رغم قيام الحكومة بالكثير لتعزيز إسهام المرأة في عملية صنع القرار في القطاع الحكومي فما زالت هناك حاجة إلى تدابير العمل الإيجابي لتحقيق نتائج في القطاع الخاص.

١٦ - السيدة فيرير غوميز: أعربت عن قلقها بشأن الصعوبات التي تواجهها الحكومة المركزية في كفالة تنفيذ الخطط والسياسات الوطنية على الصعيد المحلي وقالت إن الحاجة تدعو إلى التوعية ورصد الامتثال من جانب السلطات المحلية.

١٧ - السيدة عويج: قالت إن اعتراف الحكومة الصريح بالمشاكل التي ما زالت تنتظر التصدي لها قد يسر عمل اللجنة بشكل كبير. وينبغي توجيه الاهتمام بشكل خاص إلى مجالين هما: أولاً إن القوانين سيئة الصياغة ولم يتم بعد إنفاذها بانتظام. ومسؤولية الحكومة الرئيسية هي ضمان المساواة أمام القانون بإلغاء أو تعديل التشريعات التمييزية. ومن شأن سد الثغرات في القوانين، كعدم وجود تشريع محدد يحظر العنف ضد المرأة، أن يسهم في تغيير الاتجاهات العامة.

١٨ - وقالت إن الأمر الثاني هو وجوب التصدي على الصعيد الوطني عن طريق أجهزة محددة أو ربما من داخل وزارة العمل لحالة العمال المهاجرين الذين تشكل النساء أكثر من ٦٠ في المائة منهم. وذكرت أن بلدها، تونس، الذي يعمل كثير من مواطنيه في الخارج قد وضع مثالا في ذلك المجال بإنشاء مكتب خاص يتيح للعمال أن يفهموا، قبل مغادرتهم البلد ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات بموجب نظام قانوني أجنبي.

١٩ - السيدة نيكولاس (الفلبيين): قالت في ردها على الأسئلة المطروحة إنها ستنقل إلى حكومتها تعليقات ومقترحات اللجنة.

٢٠ - وأوضحت أن عدم وجود نظام للرصد يمثل أحد أشد التحديات التي تواجه حكومتها. وقد بذلت جهود لوضع معايير للرصد تستخدمها الوكالات الحكومية تستند إلى وضع أهداف متعلقة بنوع الجنس ومبادئ توجيهية إدارية وآليات للتمكين وبرامج ومشاريع محددة؛ إلا أن رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء رفضا تلك المقترحات ويجري الآن إنشاء آلية جديدة تقوم على الرصد الذاتي.

٢١ - وفيما يتعلق بقانون الحكم المحلي قالت إن اللامركزية تمثل مأزقا للحكومة: هل يتمركز الرصد على المستوى الوطني أم على المستوى الإقليمي. وأعلنت أن القيادة الوطنية تجد صعوبة في تمكين وحدات الحكم المحلي.

٢٢ - وأضافت أنه برغم كون القوانين الحالية بشأن البغاء معيبة، فإنه ينظر إلى عدم تجريم البغاء بوصفه مساويا لإباحته، رغم أن المنظمات غير الحكومية تؤيد عدم التجريم.

٢٣ - واختتمت قائلة إنه نظرا إلى أن الإجهاض قد حُظر صراحة في الدستور فلا يسع حكومتها اقتراح تشريع لرفع الحظر دون إجراء تعديل على الدستور.

٢٤ - السيدة فليسيانو (الفلبين): قالت ردا على سؤال طرحته السيدة شاليف إن بيع وسائل منع الحمل ليس أمرا غير قانوني كما ورد في رد حكومتها على السؤال ١٣٩.

٢٥ - وذكرت أنه لا تتوفر إحصائيات عن معدلات الإجهاض ولا يمكن استخلاص البيانات إلا بإجراء دراسة استقصائية.

٢٦ - الرئيسة: قالت إن إنجازات الفلبين في شمل النساء في برامج إنمائية قد سارت على نهجه بلدان أخرى بينها بلدها بنغلاديش. وقد صاغت الحكومة استراتيجيات فعالة لتنفيذ منهاج عمل بيجين. وفي حين تتوفر بيانات ممتازة في عدد من المجالات فإنه من المرغوب فيه توفير بيانات إضافية موزعة حسب نوع الجنس. وقالت إن التقرير والردود الكتابية ركزت بشدة على الهياكل الإدارية والقانونية. والأمل معقود على أن يوفر التقرير التالي صورة أكمل عن وضع المرأة الحقيقي وأن يتم سن تشريعات تحظر الاغتصاب والعنف العائلي.

٢٧ - وأعلنت أن اللجنة قد أكملت بذلك نظرها في التقريرين الدوريين الثالث والرابع للفلبين.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥